

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

تنفيذ خطة العمل المعتمدة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010

تقرير مقدم من الجمهورية التشيكية

- 1 - يعرض هذا التقرير لمحة عامة عن الخطوات والتدابير التي اتخذتها الجمهورية التشيكية في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام 2010.
 - 2 - وخلال دورة الاستعراض السابقة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قدمت الجمهورية التشيكية في أيار/مايو 2004، بمناسبة انعقاد اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام 2005، تقريراً يتضمن لمحة عامة عن الخطوات والتدابير التي اتخذتها الجمهورية التشيكية بشأن تنفيذ المادة السادسة والفقرة 4 (ج) من مقرر عام 1995 بشأن مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.
 - 3 - وتعيد الجمهورية التشيكية تأكيد جميع عناصر الموقف المبدئي الواردة في ذلك التقرير. ويركز هذا التقرير على التدابير التي اتخذتها الجمهورية التشيكية منذ اختتام المؤتمر الاستعراضي لعام 2015.
 - 4 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجمهورية التشيكية العمل وفقاً لسياساتها والتزاماتها في مجال عدم الانتشار، ودعمها القوي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ودعم جهود المجتمع الدولي دعماً كاملاً في سبيل نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية فعالة.
 - 5 - وقد اتخذت الجمهورية التشيكية التدابير التالية وشاركت في الأنشطة المبينة أدناه ذات الصلة المباشرة بعدم الانتشار والأمان والأمن والضمانات في المجال النووي:
- (أ) عقب استعراض شامل للجمهورية التشيكية أجرته خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة، ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقرير أولي أن نظام الرقابة على الأمان النووي والحماية من الإشعاع في الجمهورية التشيكية "قوي" وأن المكتب الحكومي للأمان النووي يُعدّ هيئة رقابية فعالة ومستقلة. وقد أوفدت بعثة الزيارة التي استغرقت 12 يوماً، والمؤلفة من خبراء في الإشراف النووي والحماية من الإشعاع



من دول أخرى، بناء على طلب الحكومة التشيكية. وتعمل الجمهورية التشيكية حالياً على طلب إيفاد بعثة جديدة من خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة لعام 2022، للحفاظ على تواتر دوري مدته 10 سنوات تمشياً مع المبادئ التوجيهية الداخلية للمكتب الحكومي للأمان النووي؛

(ب) اعتمدت الجمهورية التشيكية قانوناً جديداً للطاقة الذرية نُشر في مجموعة القوانين باعتبارها القانون رقم 263/2016 Coll. ووُزِعَ في 10 آب/أغسطس 2016. ويعزز القانون الذري الجديد شكل ومضمون التشريع الذي صدر قبل 19 سنة في هذا الميدان ويتضمن عدداً من السمات الجديدة التي تهدف إلى زيادة مستوى الحماية من الآثار الضارة للطاقة النووية والإشعاع المؤين. ويجسد التشريع الجديد أحدث قواعد ومعايير الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويُستكمل القانون الذري الجديد بـ 20 لائحة تنفيذية جديدة، دخلت حيز النفاذ بالتزامن مع القانون؛

(ج) شاركت الجمهورية التشيكية في مؤتمرات قمة الأمن النووي، بما في ذلك مؤتمر القمة النهائي للأمن النووي الذي عقد في واشنطن العاصمة في عام 2016. وتفي الجمهورية التشيكية بالالتزامات المتفق عليها في مؤتمرات القمة، بل وتتجاوزها في جوانب عديدة. وخلال مؤتمر القمة النهائي، حصلت الجمهورية التشيكية أيضاً على جائزة "الذرة من أجل السلام" حيث أصبحت من أوائل بلدان العالم التي أصبحت خالية من اليورانيوم العالي التخصيب، بعد إعادة جميع الوقود التشيكي من اليورانيوم العالي التخصيب بنجاح إلى بلد المنشأ؛

(د) وفي أيار/مايو 2017، استضاف المكتب الحكومي للأمان النووي بعثة متابعة تابعة لخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة، تولّت تقييم نوعية إطار الرقابة الوطني وتنفيذ توصيات البعثة الأصلية التي أوفدتها الخدمة. وخلص فريق خبراء المتابعة التابع للخدمة إلى أن الغالبية العظمى من متطلبات عام 2013 قد استوفيت بنجاح. وفي نهاية البعثة، ذكر ممثلو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن القانون الذري الجديد يوفر أساساً متيناً لإطار قوي للأمان وأن الجمهورية التشيكية قد أحرزت تقدماً كبيراً، لا سيما في مجالات الموارد البشرية والاستراتيجيات الطويلة الأجل وقابلية تنفيذ المتطلبات التشريعية؛

(هـ) في يومي 25 و 26 أيار/مايو 2018، عقد اجتماع ثنائي بين هيئتي الرقابة في الجمهورية التشيكية وجمهورية الصين الشعبية في براغ. وقد نظم الاجتماع على أساس مذكرة تفاهم بين المكتب الحكومي للأمان النووي والإدارة الوطنية الصينية للأمن النووي بشأن تبادل المعلومات التقنية والتعاون في مجال الأمان النووي. والتقى الوفد الصيني، الذي ترأسه نائب وزير حماية البيئة ورئيس الإدارة الوطنية الصينية للأمن النووي، هو ليو، برئيسة المكتب الحكومي للأمان النووي، دانا درابوفا، وخبراء آخرين في المكتب الحكومي. وانصب تركيز جزء كبير من الاجتماع على مناقشة برنامج التعاون للفترة 2018-2019، الذي كان محور تركيزه هو تبادل الخبرات في مجال الأمان النووي، والحماية من الإشعاع، وإدارة الأزمات، والمسائل التشريعية. وفي نهاية الاجتماع، وقع رئيس الإدارة الوطنية الصينية للأمن النووي ورئيسة المكتب الحكومي للأمان النووي برنامج التعاون للفترة 2018-2019 واتفقا على عقد اجتماع آخر في العام التالي؛

(و) تعقد الجمهورية التشيكية اجتماعات ثنائية سنوية مع ألمانيا والنمسا. والمواضيع الرئيسية لهذه الاجتماعات هي الأمان النووي والحماية من الإشعاع وغير ذلك من المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل التطورات في التشريعات النووية، والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وإدارة المرافق النووية. كما يولى اهتمام خاص للمشروع التشيكي المتعلق بالمستودع الجيولوجي العميق، حيث تسنّى مؤخراً تقليص

عدد المواقع المناسبة المحتملة، وتجري حاليا مرحلة اختيار الموقع النهائي. وتشارك الجمهورية التشيكية أيضا في الاجتماعات الرباعية السنوية لسلطات الرقابة النووية في البلدان الأعضاء في مجموعة فيزيغراد التي تضم كذلك بولندا وسلوفاكيا وهنغاريا؛

(ز) في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018، عقد اجتماع تنظيمي للأطراف في اتفاقية الأمان النووي. وانتخب المندوبون رئيس الاجتماع الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأمان النووي، الذي سيعقد في الربع الأول من عام 2021، ونائبي الرئيس. وحصلت رئيسة هيئة الرقابة النووية التشيكية على منصب رئيسة الاجتماع الاستعراضي المرموق بقرار اتخذ بتوافق الآراء. وانتخب مرشحا أستراليا وجمهورية كوريا نائبين للرئيسة؛

(ح) وشاركت الجمهورية التشيكية بنشاط في الندوة المعنية بالضمانات الدولية، بما في ذلك التحضير لها. وعُقدت الندوة في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. ويُعقد هذا الحدث كل أربع سنوات لمعالجة القضايا والاتجاهات الراهنة في النهج المتبع في التحقق من المواد النووية في أوساط الضمانات. وساهمت الجمهورية التشيكية في الندوة بثلاثة عروض. وشاركت في عرض للمصقات، حيث قدمت أكثر من 20 سنة من الخبرة في استخدام البرمجيات التشيكية لحصر المواد النووية ومراقبتها. وكُرس عرض آخر قدمه ممثلو المكتب الحكومي للأمان النووي لتقديم عرض تفاعلي عن تلك البرمجيات، بما في ذلك عرض إيضاحي لعدة حالات نموذجية. وبناء على طلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، شارك أيضا ممثلو المكتب الحكومي في فريق مخصص للخبرات في مجال تعزيز قدرات النظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها. وقد كُرس العرض التشيكي الأخير للخبرة في إغلاق براميل تخزين الوقود النووي المستهلك على أيدي موظفي محطة دوكوفاني للطاقة النووية؛

(ط) في أيار/مايو 2019، تبادلت الجمهورية التشيكية وجهات النظر باستقاضة مع ممثلي المكتب الأسترالي للضمانات وعدم الانتشار في مقر المكتب الحكومي للأمان النووي. وتناولت المناقشات تنفيذ الاتفاق التشيكي - الأسترالي للتعاون في مجالي استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ونقل المواد النووية. وتطُرقت المناقشة أيضا إلى حالة معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، لأن كلا البلدين يؤيد اعتماد هذه المعاهدة؛

(ي) شاركت الجمهورية التشيكية في الندوة التي عقدتها الرابطة الأوروبية للبحث والتطوير في مجال الضمانات في ستريسا، بإيطاليا، في الفترة من 14 إلى 16 أيار/مايو 2019. وشارك خبراء من الجمهورية التشيكية في فريق مخصص لنظم الضمانات الإقليمية وفريق معني بمراقبة تصدير السلع الأساسية الاستراتيجية. وبفضل المشاركة في هذا الحدث، أُتيحت للخبراء الوطنيين فرصة فريدة للتعرف على أحدث الاتجاهات في تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية وتبادل الخبرات العملية مع زملاء من خارج البلد؛

(ك) تواصل الجمهورية التشيكية تقليد عقد اجتماعات ثنائية سنوية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت رعاية برنامج الجمهورية التشيكية لدعم ضمانات الوكالة. وفي عام 2018، سلّمت الوكالة بتقليد دام 15 سنة متمثلا في برنامج الدعم الذي تقدمه الجمهورية التشيكية. ومجالات الدعم التقليدية في هذا المجال هي أنشطة التدريب وإلقاء المحاضرات، وتطوير أساليب التحليل والكشف، وأخيرا اختبار تكنولوجيات التحقق الجديدة في المرافق النووية التشيكية؛

(ل) في حزيران/يونيه 2020، أوصى فريق الخبراء الاستشاري مدير هيئة مستودع النفايات المشعة بخفض عدد المواقع المرشحة المحتملة للمستودع الجيولوجي العميق إلى أربعة مواقع. ويعتبر تقليص عدد المواقع المحتملة إلى أربعة مواقع، بعد زهاء 30 سنة من بدء مشروع المستودع الجيولوجي العميق في الجمهورية التشيكية، أول معلم هام على طريق إنشاء مستودع جيولوجي عميق يعمل بكامل طاقته، حيث تعتزم الجمهورية التشيكية إطلاقه في عام 2065؛

(م) طلبت الجمهورية التشيكية أيضاً من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيفاد بعثة من الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية بهدف زيادة تعزيز نظام الأمن النووي وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة. وكان من المقرر أن تُؤدّ البعثة في عام 2020 ولكنها أُجّلت بسبب القيود المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛

(ن) منذ المؤتمر الاستعراضي السابق، قدمت الجمهورية التشيكية مساهمات مختلفة تزيد قيمتها على 40 000 يورو، وذلك في المقام الأول للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأيضاً لصالح مؤسسات ومبادرات أخرى في مجالات مثل إدارة حالات تعرض الجمهور والمرضى والعمال للإشعاع.